الأهرام

٢٠/١٠/١٩٥٦

فى انتظار المفاوضة

تقدم التمهيد للمفاوضة المقبلة في المبادىء الستة المتفق عليها شوطا جديدا بما نقلته الينا الانباء من ان وزير خارجيتنا قد سلم منذ اليوم الثاني عشر من هذا الشهر وزيرى الخارجية لبريطانيا وفرنسا مقترحات مكتوبة على جانب من التحديد يكفل تنفيذ المبادىء ، وان بيد الامين العام للامم المتحدة صورة من المذكرات المصرية . وكان وزيرا الخارجية في بريطانيا وفرنسا قد زعما ان مصر لم تعرض بعد مقترحات محددة ، وان عليها ان تكمل الاستئناف التحديد للمبادىء . فاذا كان جميع ما عرضته الحكومة المصرية من قبيل لا يكفي للشروع في المفاوضة ، حق لنا ان نتساءل ماذا يكفي لذلك ، في نظر من ينتظرون مقترحاتنا .

وبديهى ان هذه المقترحات لاتزال سرا مكتوما . والمتفق الذي انتهى إليه بان مصر لن تتحول قيد شعرة من معارضتها لمبدأ الرقابة الدولية ، على ما أعلن وزير خارجيتنا . وكان لتأييده المعلن هذا لموقف مصر ينطوي على حكمة لاتخفى . هي تحذير خصومنا الى اصل في تحولنا عن موقفنا ، حتى يكونوا على بينة من الروح التي نلاقيهم بها في المفاوضة المقبلة ولا سيما بعد ان راحت صحفهم تكتب موهمة المفاوضة انها لن تأتي بثمرة ما اذا ظلت مصر متصلبة في رأيها ، وان امر السلام معلق بكلمتها .

وكان لابد من ان يقترن هذا التصريح بتصريح يبين ان تصلب مصر في رأيها ليس تحكما باطلا تكرره عليها المسألة ، بل هو تصلب واجب اذ تحمى به حقها وتحمى سيادتها مع وفائها بجميع التزاماتها فأردف وزير خارجيتنا بقوله ان مصر ملزمة على ان تكفل للملاحة في قناتنا تمام حريتها وفقا لمعاهدة القسطنطينية وانها طالما عرضت ان تبقى هذه المعاهدة كما هي الا ان تشترك فيها دول في التي وقعتها او ان تستبدل بها معاهدة تتفق على احكامها مصر وجميع الدول التي تستخدم القناة .

واضاف الوزير الى هذه المقترحات الثلاثة طائفة من الوسائل اطلاقا واستدلالا تتعلق بالتعاون بين الهيئة المصرية التي تدير القناة وبين الدول التي تستخدمها ، والتعويض للمساهمين في الشركة المنحلة ، ورسوم المرور وفض ما قد يقع من خلاف بين هذه الهيئة وتلك الدول ، الى غير ذلك من العروض التي تنفي عن مصر تهمة تقصيرها في عرض مقترحات محددة .

ومن العاصمة الامريكية ياتينا نبأ عقبة جديدة تحول امريكا وبريطانيا عن توحيد سياستيهما في مشكلة القناة ، وهي عقبة تتعلق بالسلطة التي تدفع اليها رسوم المرور في القناة .

فوزير الخارجية الامريكية يرى انها يجوز ان الرسوم التي ستدفع الى هيئة المنتفعين من القناة يجب ردها الى مصر بعد ان تطرح منها هذه الهيئة جميع النفقات التي تتكبدها في تولية امر المرشدين وشتى المرافق الموكولة اليها .

ويرى وزير الخارجية البريطانية تجميد الرسوم ، فلا تدفع الى مصر الا بعد الاتفاق على حل نهائي لمشكلة القناة .

وتقول الدوائر البريطانية ان الاتفاق لم يتحقق الى اليوم الا لان الحكومة الامريكية ابت ان تلجأ الى شيء يحمل اصحاب السفن الامريكية على دفع الرسوم الى هيئة المنتفعين ويلاحظ ان اقتراح وزير الخارجية الامريكية معناه ، في آخر المطاف ، دفع الرسوم الى مصر . ولكن دالاس يرغب في ان يرفع من شأن الهيئة بجعلها الوسيط بين مصر واصحاب السفن .

ولا يخفى ان تجميد الرسوم التي تدفعها السفن البريطانية والفرنسية لا يعني مصر مادامت مصر تعدها اموالا مدخرة ، لها ان تطرحها من اي تعويض تدفعه فيما بعد .

وهنا يومىء النبأ الى ميدان جديد لمسألة القناة ، لا في عاصمة انجلترا ولا في عاصمة فرنسا او امريكا ، بل في عاصمة الالزاس ! فقد وضعت لجنة الشئون العامة لمجلس اوروبا مشروعا يهدف الى فض النزاع على قناتنا ، على ان يبحثه برلمان المجلس ، او جمعيته الاستشارية . وهو احد مشروعات مختصة « مشروعات اوروبية » تعرضها اللجنة حلا لاكبر المشكلات الدولية . والبرلمان الذي يبحثها هو البرلمان الاوروبي ، وقوامه ١٢٨ عضوا مندوبين من ست عشرة دولة اوروبية .

ولا تعرض للمشروع من ناحية اساسه القانوني او ناحية عرافية فهو مشروع صادر من الروح التي سادت مؤتمر الدول الثماني عشرة ، ولا عجب فان الدول الست عشرة التي تؤلف مجلس اوروبا معظمها من الدول الثماني عشرة التي طلبت للقناة ادارة دولية .

فحسبنا التعرض للمشروع من حيث الطابع الاوروبي الذي اراد خصومنا ان تتسم به مسالة القناة المصرية . وهذا الطابع ظاهر من ان مجلس اوروبا يبحث المسالة ويعرض حلا لها ، بين المسائل الدولية التي لها اسوأ الاثر في حياة اوروبا ، المسائل الدولية التي يجب على الجماعة الاوروبية ان تعالجها بروح اوروبية ، كتطور الحال في بلاد اوروبا القائمة مع روسيا ، ونزع السلاح وتوحيد المانيا .

وقد وضعت هذه النزعة منذ نشأت ازمة القناة . فما زلنا نذكر ان مسالة قناتنا عرضت على حلف الاطلنطي بحسبانها تهم الجماعة الاطلنطية .

ان العقد ما انعقد من اواصر التضامن الجديد بين بريطانيا وفرنسا في معالجة النزاع على قناتنا . واقترن هذا التضامن الجديد بعودة الحديث عن توحيد اوروبا الغربية . فذهب خصومنا الى ان ازمة القناة يجب ان تكون عاملا قويا في الدعوة الى بناء هذه الوحدة ، لان ازمة القناة دلت على الخطر المشترك الذي تتعرض له اوروبا الغربية ولايمكن درؤه الا بتضافر جهودها .

وهكذا شوهوا مسالة القناة بان جعلوا من مسالة داخلية ، هي تأميم شركة مصرية تحكمها القوانين المصرية ، مسالة اوروبية دولية ، تتحكم فيها المطامع الاستعمارية .

بقى تعديل الوزارة البريطانية وما يراه من مغزى له ليس ببعيد الصلة بموقف بريطانيا من قضية القناة . فقد لوحظ ان رئيس الوزارة البريطانية اراد الاعراب من استقالة لا تأخذه للمعارضة الصالحة على السياسة التي بانتهجها وسيصرها هو سياسته الحازمة ، وعلى استدعاء طبقة من الرديف وابقائها تحت السلاح مادامت مسالة القناة لم تلق حلا . لذلك عين في وزارة الدفاع وزيرا معروفا بتأييده لهذه السياسة . فحل محل وزير كان أميل الى الحذر ومعالجة الحال بالمفاوضة .

مهما تكن وزارة ايدن فلنحن لها !

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية